مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 09 العدد: 04 السنة 2020 ص 427 - 446

تاريخ الإرسال: 2020/05/17 تاريخ القبول:2020/07/18

تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي– مخاطر وانعكاسات على الوطن العربي

The implications of the Corona virus for the global economy - risks and repercussions for the Arab world

سيداعمر زهرة[1]، بن عبد الفتاح دحمان[2]

SidAmorzahra [1], benabdelfattah dahmane [2]

[1] جامعة أحمد دراية-أدرار (الجزائر)، zahrasidamor@yahoo.com

[1] University Ahmed deraia-adrar (Algeria), zahrasidamor@yahoo.com

[2] جامعة أحمد دراية– أدرار (الجزائر)، dah.benabdelfattah@univ-adrar.dz

[2] University Ahmed deraia-adrar (Algeria), dah.benabdelfattah@univ-adrar.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا على الدول العربية، كما تسعى إلى إبراز الجهود الدولية والعربية المبذولة للقضاء على الوباء مع تسليط الضوء على الاقتصادات العربية بالاستناد إلى بعض الإحصاءات المتاحة حتى لحظة إعداد الدراسة كما تتناول جهود السلطات الوطنية في الدول العربية ودور المصارف المركزية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس والحيلولة دون انتشاره.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه إلى جانب الخسائر البشرية الفادحة في شكل الارتفاع المتزايد في عدد الإصابات والوفيات، فإن الانتشار الواسع والسريع للفيروس كان له العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي حيث أكدت المنظمات الدولية في تقديراتها على تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي الذي انعكس سلباً على الاقتصادات العربية خصوصاً في ظل اعتمادها على قطاعي السياحة وصادرات النفط.

المؤلف المرسل: سيداعمر زهرة، الإيميل: zahrasidamor@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا، الاقتصاد العالمي، النمو العالمي، الاقتصاد العربي، الحزم التحفيزية.

تصنيفات JEL: N1، N7، E5، E6 ....

Abstract:
This study aims to identify the economic impact of the Corona virus on the Arab countries, as it seeks to highlight the international and Arab efforts made to eradicate the epidemic while highlighting Arab economies. It also deals with the efforts of the national authorities in the Arab countries and the role of banks Central to facing the economic repercussions of the virus.
This study reached a set of results, the most important of which is that in addition to the huge human losses in the form of the increasing number of infections and deaths, the widespread and rapid spread of the virus has had many negative effects on the global economy as international organizations have emphasized in their estimates on the decline in growth rates The global economy, which reflected negatively on Arab economies, especially in light of its dependence on the tourism and oil export sectors .
Keywords: Corona virus ، Global economy, global growth, Arab economy, stimulus packages.
JEL Classification Codes :N1، N7،E5، E6…

1. مقدمة:

مع مطلع العام 2020، بدا الاقتصاد العالمي في طريقه إلى انتعاش جيد، وأنه لن يتأثر بشدة بتلك التوترات التجارية والسياسية التي كانت جارية حينئذ، فكانت الأسواق المالية منتعشة وتوقعات النمو متفائلة، كل هذا تحول بعد انتشار فيروس كورونا في العالم فقد تسبب في انتشار حالة من القلق والخوف العالمي؛ حيث انعكست حالة القلق هذه على أداء الاقتصاد العالمي ككل، و أعلن خبراء في الأمم المتحدة أن التكاليف والأضرار التي لحقت بالاقتصاد العالمي قد تكلف الاقتصاد العالمي ما لا يقل عن ترليون دولار عام2020 في ظل تراجع محتمل لنمو الاقتصاد العالمي لأقل من 2% ، ما يؤكد أن تأثيرات تفشي فيروس كورونا ستكون هي التحدي الأصعب الذي يواجه الاقتصاد العالمي في المرحلة القادمة بصفة عامة، ما ينعكس على الوطن العربي بصفة خاصة ، حيث

عزل دولاً ووضعها تحت الحجر الصحي، وأخرى تحت حظر التجول، وأصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة عبر العالم.

الإشكالية:

في ظل هذه المعطيات والتحديات يمكننا طرح الإشكال التالي:

ما هي التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على العالم ؟ وكيف هي انعكاساتها على الوطن العربي خاصة ؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا على الدول العربية ،كما تسعى إلى إبراز الجهود الدولية والعربية المبذولة للقضاء على الوباء مع تسليط الضوء على الاقتصادات العربية بالاستناد إلى بعض الاحصاءات المتاحة حتى لحظة إعداد الدراسة.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في عرض جوانب هذه الدراسة على المنهج الوصفي لعرض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا في العالم والوطن العربي ، فضلاً عن استخدام المنهج التحليلي لتحليل للمؤشرات المستخرجة من التقارير الدولية والبنوك المركزية لتغطية جوانب الموضوع بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة.

تقسيمات الدراسة:

للوصول للأهداف المرجوة من البحث ومعالجة الإشكالية قسمت هذه الدراسة الى المحاور التالية:

- التكلفة الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على المستوى العالمي .
- الأثر الاقتصادي لانتشار فيروس كورونا على الوطن العربي.
- الحزم التحفيزية وسياسات البنوك المركزية لمواجهة الآثار الاقتصادية لـ COVID 19.

2. **التكلفة الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على المستوى العالمي**

يعيش العالم وضعًا استثنائيا في ظل انتشار فيروس كورونا وما استتبعه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على عدة أصعدة في ظل تأثر سلاسل الإمداد العالمية، وحركة التجارة الدولية، وأنشطة الاستهلاك، والاستثمار والتصنيع وارتفاع مستويات عدم اليقين، وهذا ما سنتطرق له في هذا الحور.

1.2 **العرض والطلب**

في ظل توقعات النمو المتفائلة مطلع 2020 وفي وقت تحتل فيه الصين مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي ظهر فيروس كورونا وانتشر في أكبر الاقتصادات وأكثرها تأثيراً عل نمو الاقتصاد العالمي ، حيث رغم تغير البيانات الطبية كل ساعة، إلا أنه اعتبارًا من 5 مارس 2020، كانت الدول العشر الأكثر تضررًا من فيروس كورونا مطابقة تقريبًا لقائمة أكبر عشرة اقتصاديات في العالم (باستثناء إيران والهند) ،وتأتي الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ضمن العشرة الأوائل الأكثر تأثرًا بالمرض.

حيث تمثل الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا مجتمعة 60% من العرض والطلب العالميين (الناتج المحلي الإجمالي)، و65% من التصنيع العالمي، و41% من الصادرات الصناعية العالمية.[1]

بتعبير أحد المحللين الاقتصاديين، فإنه: "عندما تعطس هذه الاقتصاديات، ستُصاب بقية دول العالم بالبرد"، فهذه الاقتصادات، خاصة الصين وكوريا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة، هي جزء من سلاسل القيمة العالمية، لذا فإن أزماتها ستُنتج عدوى "سلسلة التوريد" في جميع الدول تقريبًا لذا، من المرجّح أن يتضرر قطاع التصنيع العالمي من ثلاثة جوانب[2]:

– تعطل الإمداد المباشرة سيعيق الإنتاج، وستؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة ، حيث يركز الفيروس على قلب التصنيع في العالم (شرق آسيا) وينتشر بسرعة في الشركات الصناعية العملاقة الأخرى في الولايات المتحدة وألمانيا.. فمثلاً قطاع السيارات، وخاصة في شرق آسيا، قد تعطل بالفعل بسبب التمزقات في

سلاسل التوريد الدولية ،على سبيل المثال أجبر نقص الأجزاء القادمة من الصين شركة "هيونداي" الكورية لصناعة السيارات إلى إغلاق جميع مصانع السيارات في كوريا، كذلك أغلقت شركة "نيسان" اليابانية مصنعًا في اليابان مؤقتًا، وقد وصلت الصدمة إلى أوروبا، حيث حذّرت شركة Fiat-Chrysler من أنها قد تُوقِف قريبًا الإنتاج في أحد مصانعها الأوروبية

– ستكون هناك اضطرابات في الطلب بسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي، وبسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي تُسيطر على المستهلكين والمستثمرين.

2.2 النمو

كانت المنظمات الدولية قد خفضت توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي قبل تفشي وباء كورونا نتيجة للتحديات التي تواجهه والمتمثلة في التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والمخاطر الجيوسياسية، فضلاًعن تقلب الأوضاع في بعض دول العالم.

حيث عدل صندوق النقد الدولي توقعاته من 3.3% إلى 3.2 في عام 2020 في أعقاب ظهور الفيروس، فيما يتجه حاليا إلى تعديل هذه التوقعات بعد انتشار فيروس كورونا آخذاً بالاعتبار تأثيره السلبي على جانبي العرض والطلب العالميين.

في نفس السياق، توقع البنك الدولي بأن ينمو الاقتصاد العالمي بحوالي 2.4% عام 2020،إلا أنه أشار إلى أن حالة عدم اليقين تشير إلى إمكانية تعديل هذه التوقعات بما يتماشى مع الظروف الحالية، من ناحية أخرى أشارت منظمة الأمم المتحدة إلى أن الاقتصاد العالمي في ظل تفشي كورونا من المتوقع أن ينمو بأقل من 2%عام 2020 مقارنة بتوقعاتها قبل ظهور، الفيروس التي بلغت2.5%مع احتمال قيام المنظمة بمزيد من التعديلات في ظل حالة عدم اليقين الحالية. [3]

وتبني سيناريوهات أكثر واقعية في الآونة الأخيرة لتقييم تهديد تفشي الوباء على الاقتصاد العالمي بناءً على ذلك، خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها للنمو العالمي إلى2.4% كما يوضح الشكل التالي[4]:

الشكل 1: توقعات نمو الاقتصاد العالمي لسنة 2020

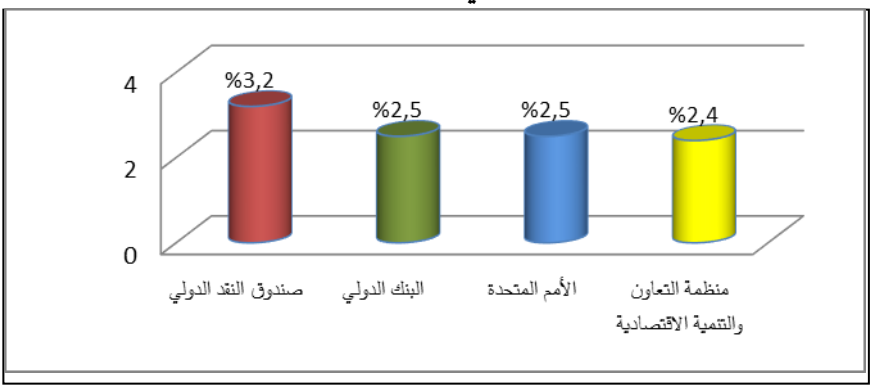

المصدر: من إعداد الباحثان: بالاعتماد على تقرير صندوق النقد العربي2020.

كما أن منظمة التعاون الاقتصادي تقدر معدل النمو الاقتصادي العالمي ترجع انخفاض النمو الاقتصادي العالمي إلى تعديل نمو الاقتصاد الأمريكي في عام2020 نتيجة لتفشي الفيروس من 2.3 % إلى 1.9% بسبب تراجع الاستهلاك العام والخاص، وعدم اليقين حول أسعار الأصول أما في منطقة اليورو فمن المتوقع تسجيل نسبة نمو تبلغ 0.8% عوضا عن1.2% بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الاستهلاك، كذلك تم تعديل معدلات نمو الاقتصاد الياباني من% 0.7 –إلى 0.2– % عام 2020 كما تم تعديل معدلات نمو الاقتصاد الصيني من 6.1% إلى4.9% .

3.2 التبادل التجاري (تجارة السلع والخدمات) :

تشير التقارير الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية إلى أن تجارة الخدمات في العالم تشهد تباطؤاً ملحوظا منذ عام 2019 ، حيث انخفض معدل نموها من4.7% في الربع الأول لعام 2019 إلى حوالي 2.8% في الربع الثالث لعام2019 ، ومن المتوقع أن يتواصل الانخفاض، لا سيما أن تفشي فيروس كورونا أثر سلبا في الأجل القصير على عدد من الخدمات المهمة التي تمثل أساسا لميزان مدفوعات الدول مثل خدمات النقل الجوي، وخدمات السياحة اللتان تعتبران من أكثر القطاعات تأثراً بتفشي الفيروس عل سبيل المثال، سجل مقياس تجارة خدمات النقل الجوي للركاب ومقياس تجارة خدمات نقل السلع 93.5و 94.3 نقطة على التوالي ، حيث يغطي المؤشران حتى يناير 2020 ،إذ سيفاقم

فيروس كورونا أساساً الضغوط الموجودة بسبب الحرب التجارية ، فانقطاع الإمدادات للشركات التي تعتمد على مدخلات من الصين سيصب في صالح و– م أ مع الصين، وقد يؤدي إلى المزيد من التحول عن الصين والتنويع في مصادر الإمداد للحماية من الصدمات الناشئة من خلال تركز الاستيراد من بلد معين والجدول الموالي يوضح توقعات حجم التجارة العالمية (قطاع السلع والخدمات)[5]:

الجدول 1: توقعات نمو حجم التجارة الدولية قبل–بعد كورونا (%)

التوقعات	توقعات 2019	توقعات 2020	توقعات 2021	الاختلاف عن توقعات 2020
حجم التجارة العالمية	0.9	11.0−	8.4	−13.9n
الواردات:				
الاقتصاديات المتقدمة	1.5	−11.5	−13.8	4.3
الاقتصاديات الصاعدة والنامية	−0.8	−8.2	−12.5	4.00
الصادرات:				
الاقتصاديات المتقدمة	1.2	12.8−	−14.9	4.4
الاقتصاديات الصاعدة والنامية	0.8	−9.6	−13.7	6.8

المصدر: https://www.imf.org/ar/Publications,janvier 2020

وأشارت المنظمة في تقريرها الجديد الصادر في 11 مارس 2020 إلى أن الانكماش قد يتراوح بين 13% و32% هذا العام، ووفقاً لتقرير أونكتاد فمن المتوقع أن تتكمش صادرات الصين من قطع الغيار والمكونات الحيوية لمنتجات تتراوح بين السيارات والهواتف الخلوية بنسبة 2% ، وهو ما يكلف دولاً أخرى وصناعاتها 50 مليار دولار، ونتيجة لتفشي الفيروس في الصين، التي تشكل 20% من التجارة العالمية في المنتجات الوسيطة تأثرت 75 دولة، وتعد دول الاتحاد الأوروبي المتضرر الأكبر من تفشي هذا الفيروس، حيث تبلغ خسارته قرابة 15.6 مليار دولار، في حين تضررت اليابان بنسبة (5.2 مليارات دولار).[6]

4.2 السياحة والنقل الجوي

يعتبر قطاع النقل الجوي أيضاً الأكثر تضررا بأزمة جائحة كورونا مع انخفاض معدلات الرحلات حول العالم وبقاء الطائرات على الأرض وإغلاق العديد من المطارات.

فقد انخفضت معدلات الرحلات مع المناطق الموبوءة، كالصين وإيطاليا وايران والسعودية وفرنسا، وتم حظر الطيران بين أميركا وأوروبا، وإغلاق بعض المطارات في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة منعت دخول المسافرين القادمين من المطارات الأوروبية إلى الأراضي الأمريكية ، وتكشف البيانات المستمدة من خدمة تتبع الرحلات الجوية Flight Radar 24 أن عدد الرحلات التجارية على مستوى العالم قد تأثر سلبا بشكل كبير ومع تقلص حركة الطيران حول العالم من المتوقع إفلاس شركات الطيران العالمية ووصول خسائرها إلى 100 مليار دولار، مع انخفاض القيم السوقية لصناعة الطيران.[7]

أما بالنسبة لقطاع السياحة يعتبر الصينيون من أهم جنسيات السياح حول العالم وبالتالي فإن انتشار الفيروس من المؤكد أن يخفض الإيرادات المتوقعة لشركات السياحة حول العالم التي تُعد أسواقا سياحية للصين من أهمها اليابان، وكوريا الجنوبية، وعدد من الدول العربية، بالتالي الأثر السلبي لن ينحصر فقط على قطاع السياحة بل سيطال كذلك قطاع الفنادق الذي سجل خسائر، حيث تم إلغاء غالبية حجوزات الفنادق بعد الإعلان عن تفشي الفيروس وهو ما سبب خسائر تقدر بحوالي 30 إلى 50 مليار دولار أمريكي في عوائد السياحة العالمية في هذا الصدد، من المتوقع أن يتغير ترتيب دول العالم في مؤشر تنافسية السفر والسياحة الذي يصدره منتدى الاقتصاد العالمي كما هو موضح في الشكل الموالي [8]:

الشكل 2:أكبر 20 دولة في تنافسية السفر والسياحة لعام 2019

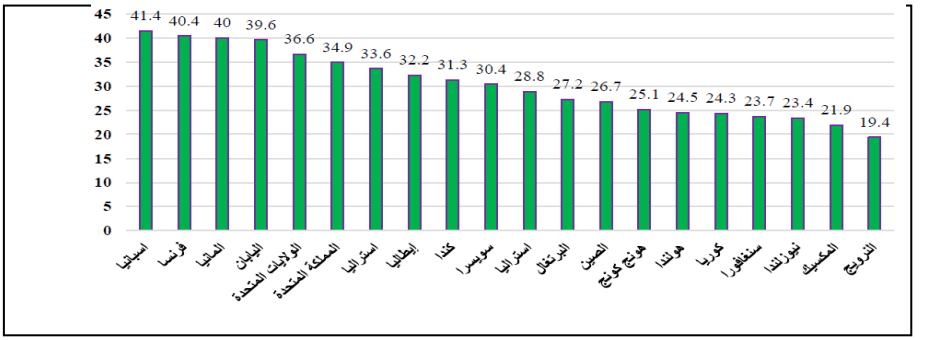

المصدر: World Economic Forum (2020), The Travel & Tourism Competitiveness Report, 2019

حيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه من حيث ترتيب السياحة والسفر في 2019 سوف تتراجع وكذلك الصين التي تحتل المركز رقم 13 بنحو 26.7 نقطة في المؤشر من المتوقع أن تتراجع في عام2020.

3. الأثر الاقتصادي لانتشار فيروس كورونا على الوطن العربي

يشهد العالم تدهورا حادا في الأداء الاقتصادي جراء جائحة كورونا ومن المؤكد أن البلدان العربية ستتضرر بشدة ؛ نظراً للترابط في العلاقات الاقتصادية عبر العالم مما ينعكس سلباً على الاقتصاديات العربية عبر عدة قنوات أهمها :

1.3 القطاع الحقيقي:

نظراً للمستجدات و الإجراءات الحكومية في جل دول العالم بفعل جائحة كورونا وتأثيرها العالمي على جانبي العرض والطلب مما أتبعه كذلك تأثر مستويات الطلب الخارجي في الوطن العربي التي تساهم بنحو 48% من الطلب المحلي الكلي في الدول العربية، علاوة على تأثر الإنتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم بنحو60% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تصدر كثير من الدول النامية السلع الأساسية التي تستخدم في الصناعة ذلك أن الدول المتأثرة بالفيروس من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية كونها تستوعب65 %من الصادرات العربية، ويعني إغلاق العديد من المصانع

في جميع أنحاء العالم أن الطلب على تلك السلع الأساسية أقل، وبالتالي فإن أسعارها قد انخفضت بشكل حاد.

كذلك تراجع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بسبب انتشار الفيروس، فتأثر القرار الاستثماري بعدم اليقين ، حيث قدرت الدراسات الحديثة انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بحوالي 2٪.[9]

من المتوقع أن تواجه الدول العربية خلال عام 2020 تحديات ذات صلة بتداعيات فيروس كورونا نظراً لحجم الإنفاق الحكومي المتزايد للحد من انتشار الفيروس، وتبقي الأسعار العالمية للنفط أحد المحددات التي تستند إليها تقديرات الموازنة العامة في الدول العربية، وهو ما قد يتطلب مراجعة موازناتها العامة نظراً للانخفاض المفاجئ لسعر برميل النفط إلى حدود دون الـ30 دولار للبرميل في مارس 2020 ، فضلاً عن حجم الإنفاق الطارئ على المستلزمات الطبية والقطاع الصحي.[10]

2.3 القطاع النقدي والمصرفي

عند قيام البنك المركزي بإعلان المؤشرات الكمية لسياسته النقدية، يتبادر إلى الذهن قنوات انتقال السياسة النقدية (سعر الفائدة، الائتمان المحلي، وأسعار الأصول) إلى القطاع الحقيقي حيث يظهر الأثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم ، في هذا الصدد، يُلاحظ أن غالبية حكومات العالم قد لجأت إلى أدوات السياسة النقدية في مجابهة فيروس كورونا في هذا الإطار لجأت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى خفض أسعار الفائدة في آنٍ واحد حيث أن كل جولات الخفض تمت خلال مارس من عام 2020 وبنسب متقاربة ، وهو ما من شأنه دعم مستويات السيولة كما يوضحه الشكل أدناه:[11]

الجدول 2: سعر الفائدة في بعض الدول العربية %

الدولة	2019	الربع الأول (2020)	الخفض
السعودية	2.3	1	−1.25
الكويت	2.75	1.5	−1
قطر	1.5	1	−0.5
مصر	12.8	9.8	−3
المغرب	2.3	2	−0.25
تونس	7.8	6.8	−1

المصدر :صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي–أبريل2020

3.3 تجارة الخدمات في الدول العربية

خفضت عدد من شركات الطيران العربية رحلاتها اليومية في أعقاب انتشار فيروس كورونا، كما قامت بإعفاء المسافرين من الرسوم المفروضة على إلغاء وتأجيل الرحلات في ظل اتخاذ السلطات الوطنية في الدول العربية عدد من التدابير مثل عدم إصدار تأشيرات دخول للدولة وتعليق دخول حاملي التأشيرات سارية المفعول لحين إشعار آخر. أما بالنسبة لقطاع السياحة في الدول العربية فيعتبر من أكثر القطاعات تأثراً بتداعيات تفشي فيروس كورونا لاسيما أن 80% من القطاع يتكون من الشركات الصغيرة والمتوسطة ، لا سيما في الدول العربية التي تعتمد عليه كأحد مصادر الإيرادات الهامة للموازنات العامة.[12]

4.3 الأسواق المالية العربية

تأثرت الأسواق المالية العربية بتداعيات فيروس كورونا كغيرها من أسواق المال العالمية حيث سجلت بعض البورصات خسائر مفاجئة جراء انخفاض أسعار أسهم الشركات الكبرى المُدرجة وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 3: توقعات نمو الاقتصاد العالمي لسنة 2020

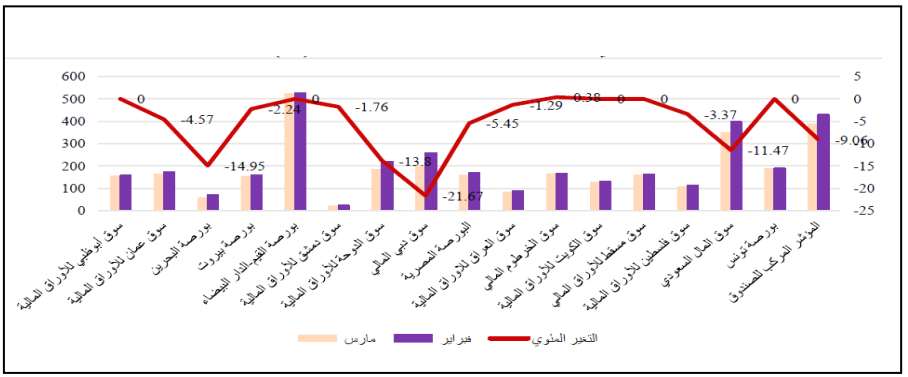

المصدر: الوليد أحمد طلحة، "التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أفريل 2020، ص28.

من خلال الشكل أعلاه ووفقًا للمؤشر المركب الذي يصدره صندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، سجلت أسواق المال العربية تراجعًا ملحوظا في مارس 2020 ويعتبر سوق دبي المالي من أكثر الأسواق تأثراً حيث تراجع مؤشر السوق بنسبة21.7% ، في حين تراجعت بورصة البحرين بنسبة 14.9% وهبطت قيمة الأسهم في سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 13.8% وبلغ معدل تراجع قيمة الأسهم في سوق المال السعودي بمعدل انخفاض بلغ 11.5%.

5.3 الإنتاج النفطي:

يعتبر النفط المكون الرئيسي لصادرات العديد من الدول العربية، وخصوصًا دول الخليج العربي وشمال إفريقيا، فبالإضافة إلى الصدمة الناجمة عن جائحة كورونا، أدى انهيار المفاوضات بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها إلى انهيار دائم في أسعار النفط على الأرجح، ففي 5 مارس اقترحت أوبك خفض الإنتاج 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من عام 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء أوبك، ونصف مليون من بلدان غير أعضاء في المنظمة أبرزها روسيا وفي اليوم التالي، رفضت روسيا الاقتراح مما دفع السعودية، أكبر مُصدر للنفط في العالم، إلى رفع الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى كما أعلنت

المملكة خصومات غير مسبوقة وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية. وكانت النتيجة هبوطًا فوريًا في الأسعار بنسبة تزيد على 30% كما يوضح الشكل الموالي :

الشكل 4: الأسعار العالمية للنفط (سبتمبر 2019-أفريل 2020) دولار للبرميل شهري

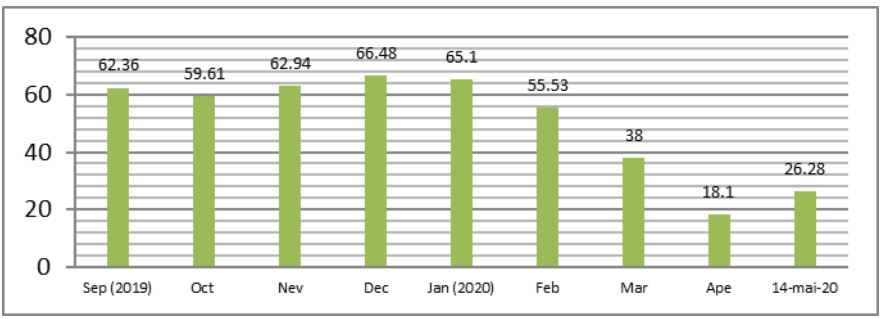

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير صندوق النقد العربي أفريل 2020، ص13.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه انخفاض استمرار الانخفاضات في سعر برميل النفط ، حيث وصل سعر خام برنت الوسيط القياسي إلى مستوى منخفض بلغ 38 دولار للبرميل في جلسة في مارس 2020 – أي أقل من نصف السعر في بداية الشهر، ويشير منحنى العقود الآجلة إلى أن السوق تتوقع انتعاش أسعار النفط ببطء – بحيث قد تصل إلى 40 دولارًا للبرميل حتى نهاية عام 2020.[13]

4. الحزم التحفيزية وسياسات البنوك المركزية لمواجهة الآثار الاقتصادية لـ COVID 19

في محاولة للحد من الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد، سعت المنظمات الدولية والحكومات المختلفة لتبني مجموعة من السياسات الاقتصادية و التدخل ببرامج إنقاذ ودعم ضخمة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المتضررة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ودعم النمو لتفادي الدخول في انكماش اقتصادي عميق.

1.4 الحزم التحفيزية المقدمة من المنظمات الدولية

تبنت المنظمات الدولية والإقليمية تدخلات على نطاق واسع لتقديم الدعم لدولها الأعضاء كما يلي:

- أعلن صندوق النقد الدولي عن إتاحة 50 مليار دولار من خلال تسهيلات تمويل الطوارئ والتي تستهدف مساعدة الدول منخفضة الدخل والأسواق الناشئة، في سعيها لاحتواء الآثار الاقتصادية السلبية لفيروس كورونا.[14]
- أما البنك الدولي البنك الدولي فقد أعلن في 17 مارس2020 عن حزمة تمويلية بقيمة 14 مليار دولار للدول الأعضاء ، هذه التمويلات ستوجه للطلبات الفورية للدول الأعضاء لتقليل الآثار السلبية لفيروس كورونا.[15]
- كما أعلنت قمة مجموعة العشرين الطارئة الافتراضية التي عُقدت خلال شهر مارس 2020عن ضخ 5 تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي يتم توظيفها لدعم الإجراءات والتدابير الاحترازية للحد من الآثارالاجتماعية والاقتصادية والمالية لفيروس كورونا.[16]

2.4 الحزم التحفيزية للحكومات والبنوك المركزية العالمية لمواجهة فيروس كورونا

أعلنت العديد من الحكومات في الدول المتقدمة عن مجموعة من السياسات المختلفة والتي من شأنها إتاحة السيولة المالية للشركات والأفراد المتضررين بسبب انتشار فيروس كورونا الجديد فعلى سبيل المثال[17]:

- أتاحت الحكومة البريطانية حزمة مالية قدرها 30 مليار جنية إسترليني بالإضافة إلى ضمان 80 ٪ من أجور العمال في القطاعات المتضررة من انتشار الفيروس .وفي الولايات المتحدة الأمريكية
- أعلن الرئيس دونالد ترامب عن خطة لتحفيز الاقتصاد بما يعادل تريليون دولار أمريكي، وصرف مبالغ نقدية لمساعدة المواطنين الأمريكيين خلال أزمة وباء كورونا الجديد.
- من ناحية أخرى، قدمت الحكومة الفرنسية حزمة مالية بقيمة 45 مليار يورو ما يمثل 02% من الناتج المحل ي الإجمالي لدعم سيولة الاقتصاد، ومبلغ 300 مليار يورو

13%كضمانات للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص بهدف تعزيز التأمين الصحي للمرضى ومقدمي الرعاية لهم.

- في أفريقيا جنوب الصحراء،اتخذت الدول الأفريقية إجراءات احترازية تحسبا لتفاقم فيروس كورونا ففي الكاميرون، أعلنت الحكومة عن حزمة مالية بلغت 11 مليون دولار عبر البرنامج الإسعافي الطارئ الذي أعلنته.
- على مستوى المصارف المركزية العالمية، خفض عدد كبير منها معدلات الفائدة النقدية لتحفيز الطلب الكلي، لمواجهة فيروس كورونا وفي مقدمتها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك كندا المركزي، وبنك إنجلترا، حيث خفضوا معدل سعر فائدة السياسة النقدية بواقع نصف نقطة مئوية كردة فعل على المخاطر المتنامية بسبب الفيروس.

3.3 الحزم التحفيزية في الدول العربية لمواجهة فيروس كورونا المستجد

تحركت الدول العربية بصورة عاجلة فور إعلان منظمة الصحة العالمية أن كورونا جائحة عالمية، حيث اتبعت مجموعة من ا لإجراءات والتدابير الاحترازية على المستوى الاقتصادي لمواجهة تداعيات الفيروس.

- على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تبنت السعودية حزمة تحفيزية بقيمة 34.4 مليار دولار موجهة لدعم الائتمان والسيولة والقطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا، كما أعلنت السلطات تحمل نسبة 60% من رواتب موظفي القطاع.
- في نفس الصدد، أعلنت خلية إدارة الأزمات في قطر عن تقديم حزمة من السياسات التحفيزية بحوالي 23.4 مليار دولار كما أطلقت الكويت مبادرة بإنشاء صندوق تمويلي بقيمة 10 ملايين لمواجهة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا.
- على مستوى الدول العربية المصدرة للنفط الأخرى، أنشأ ا لعراق حسابا خاصا(أودع فيه 30 مليار دينار عراقي) تُودع فيه المبالغ المخصصة لمحاربة فيروس كورونا.
- في المغرب تم إنشاء صندوق تمويلي بقيمة 10 ملايين درهم ما يعادل مليار دولار بهدف دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالوباء.

- أما في الجزائر فأعلنت السلطات عن نيتها خفض الإنفاق الجاري بنسبة 30%(ما يعادل 7.2من الناتج المحلي الإجمالي)، مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور، وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم.[18]

الشكل 5: حجم الحزم التحفيزية في بعض الدول العربية لمواجهة COVID 19

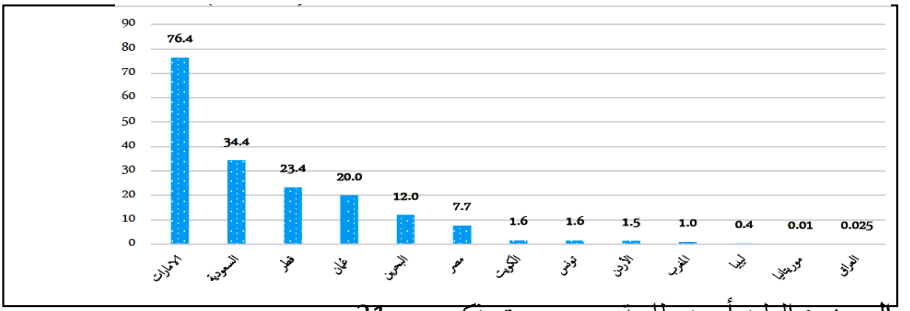

المصدر: الوليد أحمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص31.

4.3 جهود البنوك المركزية العربية لواجهة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد

على صعيد السياسة النقدية العربية تراجعت معدلات الفائدة خلال الربع الأول من عام 2020بما يتراوح بين 1.5 وإلى0.3 نقطة مئوية في عدد من الدول العربية تماشيا مع قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبهدف التخفيف من وطأة التطورات المرتبطة بفيروس كورونا على معدلات الائتمان الممنوح كما استخدمت البنوك المركزية العربية عدد من أدوات السياسة النقدية لضمان توفر السيولة الكافية، ودعم القطاع المالي في مواجهة هذه الظروف.[19]

- ضخ البنك المركزي الأردني سيولة إضافية للمصارف بقيمة 1050 مليون دينار من خلال خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى المصارف من7% إلى5%.
- قدم مصرف الإمارات المركزي قروض مضمونة بفائدة صفرية للبنوك 50 (مليار درهم)، والسماح باستخدام احتياطيات رأس المال الزائدة للمصارف بقيمة 50 مليار درهم
- كما أصدر البنك المركزي قراراً بالسماح لمن يفوق دخله الشهري الصافي ألف دينار بالاستفادة من الحزم التحفيزية التي أصدرها لمدة ثلاثة شهور.[20]

- على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي، خفض بنك الجزائر المركزي نسبة متطلبات الاحتياطي من10% إلى8% ، وسعر سياسته الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس إلى3.25%.
- أعلن البنك المركزي المصري عن مبادرة جديدة لتخفيف عبء الديون على الأفراد المعرضين لخطر التخلف عن السداد، من شأنها أن تتنازل عن الفائدة الهامشية على الديون التي تقل عن مليون جنيه إذا قام العملاء بسداد 50%.[21]

5.خاتمة:

تجاوزت آثار فيروس كورونا الصين اقتصاداً وصحة وتحول إلى جائحة عالمية ضحاياه تجاوزت 4 ملايين إنسان رغم محدودية الوفيات بحدود 300 ألفاً حتى ماي 2020، وعلى المستوى الاقتصادي ، فإن الآثار الاقتصادية لانتشار هذا الفيروس عديدة وعميقة، حيث تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي لأقل من 3% كنتيجة لتأثر ثلاث قنوات رئيسية تعتبر قنوات عدوى اقتصادية تتمثل في تأثر جانب العرض بسبب تعطل الإنتاج نتيجة للإصابات بالفيروس، وكذلك إجراءات احتوائه أما الثانية فتتمثل في تأثر جانب الطلب عالميًا وخصوصًا في قطاع السياحة والطيران ، وكذلك نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى والصين سيؤثر على الاقتصادات العربية سلبًا من خلال العديد من القنوات أهمها السياحة، وعائدات صادرات النفط وقد توصلت هذه الدراسة لثلاث نتائج مهمة:

- إن الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي كانت مختلفة عن آثار الأزمات السابقة التي مر بها الاقتصاد العالمي، ذلك أن هذا الفيروس ضرب وبشدة العديد من الاقتصادات المتقدمة، ومنها مجموعة الدول السبع والصين فالدول المتأثرة بالوباء في هذه المرة تساهم بأكثر من 60 ٪ من إجمالي الناتج العالمي، و 65 ٪ من الناتج الصناعي، و 41 ٪ من إجمالي الصادرات المصنعة بالإضافة إلى أ ن بعضًا من هذه الدول كالصين، والولايات المتحدة، واليابان تلعب دورً ا أساس يًا في سلاسل التوريد العالمية.

- إن الدور المتزايد للصين ودول أوروبا في أسوق السلع العالمية وخاصة سوق النفط وتأثيرها العالمي على جانبي العرض والطلب وبالتالي فإن انتكاس هذه الاقتصادات بفعل جائحة كورونا سيلقي بظلاله على جانبي العرض والطلب في الدول العربية ذلك أن الدول العربية ، ومتصلة بالاقتصاد العالمي من خلال العديد من القنوات أهمها السياحة والنفط يعتبر المكون الرئيسي لصادرات العديد من الدول العربية.
- للحد من الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد، سعت المنظمات الدولية والحكومات المختلفة لتبني مجموعة من السياسات الاقتصادية التوسعية في شكل منح وقروض، وكذلك زيادة الإنفاق الحكومي، والتوسع في الإعفاءات الضريبية، وتخفيض أسعار الفائدة، ورغم أن السياسات النقدية التحفيزية سوف تساعد على تحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال تحفيز النمط الاستهلاكي وتشجيع الاستثمار، إلا أنه يتعين على الحكومات العربية أن تحترز من تداعيات ذلك على موازناتها وعلى أوضاع القطاع الخارجي وعلى أسعار صرف عملاتها وعلى تدفقات رؤوس الأموال.

التوصيات:

- على الحكومات أن تلتزم بالمصداقية والشفافية في المعلومات المقدمة حول تطور انتشار فيروس كورونا حتي يتنسى للحكومات أخذ الإجراءات الضرورية لمكافحة الوباء وتقليل أثاره الاقتصادية والاجتماعية.
- من الأهمية بمكان إتباع سياسات مالية ونقدية توسعية من شأنها المحافظة على النمو الايجابي للاقتصاد وفي نفس الوقت الحد من الآثار السلبية لانتشار الفيروس.

6. المراجع:

(1)- هاني عبد اللطيف،" **آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة**"، تقارير، على الرابط: http://studies.aljazeera.net، في 24 مارس 2020 ، ص 3-4.

(2) - Richard Baldwin & Beatrice Weder di Mauro, "Economics in the time of COVID-19", London, Centre for Economic Policy Research, March 2020.

(3)- صندوق النقد العربي،" **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**" الاصدار الحادي عشر،أفريل 2020، ص 3-4.

(4) - OECD (2020), "Coronavirus: The world economy at risk", OECD Interim Economic Assessment ,March.2020.

(5) - https://www.bbc.com

(6)- United Nations Conference on Trade and Development ."The corona virus sho A story of another global crisis foretold and what policymakers should be doing about it, March 9th 2020 .

(7) -World Economic Forum (2020), The Travel & Tourism Competitiveness Report, 2019.

(8)- World Economic Forum (2020), The Travel & Tourism Competitiveness Report, 2019.

(9)- Abdel-Latif, Hany "FDI response to political shocks: What can the Arab Spring tell us?" Journal of Behavioral and Experimental https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/, 2019 Finance

(10) -Sovereign Wealth Fund Institute (2020). Available at: https://www.swfinstitute.org/

(11) الوليد أحمد طلحة، "**التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أفريل 2020، ص24.

(12)- هاني عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص25-26.

(13)- رياح أرزقي، هانغوين، "**التعامل مع صدمة مزدوجة :جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط**"، على الرابط https://www.albankaldawli.orgK dat :14-04-2020 ,h 16 :30.

(14) -International Monetary Fund. IMF Makes Available $50 Billion to Help Address Coronavirus,04 March,2020, https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/04

(15) - ISDB (2020), "IsDB Group's Statement on Coronavirus", March 2020. Available at: https://www.isdb.org.

(16)- الوليد أحمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص16.

(17)– هاني عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص05.

(18)- الوليد أحمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص31.

(19)– صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، مرجع سبق ذكره،ص02.

(20)– مرجع سابق ،ص 38.

(21) – الوليد أحمد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص ص38–39.